الأمم المتحدة S/PV.6909

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٩٠٩

الخميس، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد إستريم
	أستراليا	السيد كوينلان
	توغو	السيد مينان
	جمهورية كوريا	السيد كِم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد تيان لِن
	غواتيمالا	السيد بريث غوتييريث
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1321581 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم مجلس الأمن، أرحب بسعادة السيد ألبرتو شينغيرو، الأمين الدائم لوزارة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الوثيقة S/2013/36، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد.أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن بوروندي فيما ينظر في آخر تقرير للأمين العام (S/2013/36).

ويسعدني ويشرفني كثيرا أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. والمجلس في أيد أمينة تحت قيادتكم الماهرة. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن بوروندي، أستميحكم عذرا في استخدام الوقت المخصص لي بالكامل.

كما يعلم المجلس، فإن بوروندي قطعت شوطا طويلا بعيدا عن دوامة العنف التي عانت منها على مدار أكثر من أربعة عقود. وقد كانت الأمم المتحدة بجانب بوروندي في كل خطوة على الطريق. وشعب وحكومة بوروندي يقدران هذا الدعم أعظم التقدير. وفي مستهل العرض الذي سأقدمه، أود، سيدي الرئيس، أن أشكر بوروندي حكومة وشعبا على تقديرها العظيم للأمم المتحدة. وقد شعرت بالتواضع إزاء الترحيب الحار الذي لقيته والعلاقات الودية التي أقمناها منذ وصولي إلى بلدهم الجميل. وعمل الأمم المتحدة في بوروندي يحظى بالاحترام والتقدير على السواء. والتقدير للدعم الذي لا يقدر بثمن من قبل الأمم المتحدة للبلد هو الذي حدا بحكومة بوروندي إلى أن تعتبر الرد بالمثل ورد الجميل للمجتمع الدولي أمرا واجبا، لا سيما من خلال توفير قوات في غاية الأهمية لعمليات حفظ السلام، على الأخص في الصومال، وذلك بتكلفة بشرية عالية في الغالب. ونحن لن نقدر أبدا على شكرهم بما فيه الكفاية على تضحيتهم.

وبالنيابة عن الأمين العام بان كي – مون، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على تفانيكم في السعي إلى إحلال السلام الدائم في عالمنا الذي

أصبح أكثر عالمية وتعقيدا عن ذي قبل، وعلى الأخص في بوروندي.

طوال عام ٢٠١٢، واصلت بوروندي إحراز المزيد من التقدم في توطيد دعائم السلام والاستقرار. ومقارنة بالحالة التي كانت سائدة خلال سنوات الحرب، فإن بوروندي اليوم هي مكان أفضل بكثير للوجود والعيش فيه. وربما يخبر المؤرخون والمراقبون الأعضاء أن البلد لم يشهد مطلقا من قبل مثل هذه الفترة الطويلة والمتصلة من التجربة الديمقراطية والاستقرار. وتنبغي الإشادة بحكومة وشعب بوروندي على هذا الإنجاز الكبير في سياق مرحلة ما بعد الصراع. وهما يستحقان دعمنا الكامل. وهذا لا يعني أن البلد قد تغلب على جميع التحديات التي تواجهه. وسأناقش الإنجازات والتحديات على السواء مع المجلس اليوم، من خلال عدسة النقاط المرجعية التي طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدمها إليه وأن يقيس التقدم المحرز في بوروندي استنادا إليها.

جرت زيادة تعزيز عدد من الاتجاهات الإيجابية التي أفادت عنها سلفي، الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة كارين لندغرين، التي سأظل ممتنا لها، خلال الإحاطة الإعلامية السابقة، التي قدمتها بشأن بوروندي في تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر S/PV.6799). ومع تصميم بوروندي على التغلب على آثار النزاع المستمر منذ أمد طويل، فقد استمرت في إحراز تقدم على طريقها صوب الوصول إلى مجتمع أكثر سلاما وعدالة وتماسكا. لكن لا يزال تأثير مقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠ بلا شك، يؤثر تأثيرا سلبيا في المشهد السياسي لبوروندي. وأدت المواجهة السياسية بين الحكومة والمعارضة من خارج البرلمان إلى علاقات متوترة، اقتربت أحيانا من ارتكاب أعمال عنف، مما شكل ضغطا مؤسفا وغير ضروري على الحياة السياسية. وغني عن القول بأن ذلك يتعارض مع نص وروح التوافق الذي بعث الروح في عملية توطيد السلام منذ إبرام اتفاقات أروشا. إن استقرار بوروندي في الأجل الطويل، وبشكل أكثر إلحاحا النجاح في التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٥ وتنظيمها، يتوقفان أساسا على الحفاظ على نص التوافق وروح.

تستحق بوروندي الثناء لجهودها التي بذلتها فيما يخص تعزيز الحوكمة وبناء المؤسسات، مما أفضى إلى تحسن مستمر في آليات مكافحة الفساد وبناء أسس المساءلة. وجرى الانتهاء من ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة ببوروندي، واعتمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلى جانب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. إننا نهنئ بوروندي على الرؤية الواضحة وخريطة الطريق الممتازة اللتين وفرتهما لنا تلك الوثائق.

ساعد مؤتمر الشركاء الإنمائيين لبوروندي الذي عقد في جنيف، من أجل حشد دعم كبير لتنفيذ الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، على إبراز مثير للإعجاب للثقة التي يوليها الشركاء الدوليون لبوروندي. ويمكن للعديد من شركاء بوروندي وأصدقائها الذين شاركوا في المؤتمر، أن يلاحظوا بأنفسهم بأن بوروندي قد قطعت أشواطا بعيدة. حيث عقدت انتخابات ديمقراطية مرتين منذ نهاية النزاع. كما بدأت الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تعزيز الحوكمة الجيدة ومساءلة المؤسسات تؤتي ثمارها. وكررت بوروندي، من ناحية أخرى في جنيف، وفي بيانات لاحقة صادرة عن أعلى سلطاتها، التزامها بمبادئ الديمقراطية والشمولية وحقوق الإنسان والمصالحة.

وكما ذكرت من قبل، فإن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس يتضمن تقييما للتقدم المحرز قياسا إلى كل معيار من المعايير الثمانية. وأودأن أسلط الضوء بإيجاز على النقاط الرئيسية للتقييم.

(تكلم بالفرنسية)

تزداد العملية الديمقراطية في بوروندي تعزيزا، رغم أنه، وكما أشرت إلى ذلك منذ لحظات، لا يزال الإحساس مستمرا بآثار مقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠. ولا تزال غالبية المؤسسات الأكثر أهمية تتحسن وتضطلع بمسؤولياتها بمزيد من الثقة والكفاءة. ومن دواعي سرورنا، أنه يبدو بأن رفض المعارضة لشرعية المؤسسات التي نجمت عن الانتخابات قد بدأ يضعف.

ويتمثل أحد الجوانب السلبية للمقاطعة في تراجع الطابع التمثيلي للهيئات التشريعية، مما حد بالتالي من فرص النقاش الحقيقي، والسعي إلى التوافق، فيما يخص معالجة القضايا الرئيسية ذات الاهتمام الوطني. لأن الطبيعة تكره الفراغ، فقد شهدنا أيضا انتقال معارضة الإجراءات الحكومية إلى المجتمع المدني، مع توجهه بصورة متزايدة إلى جبهة المعارضة.

وعلى الرغم من ذلك التوتر وتباين الآراء بشأن عدد كبير من المسائل التي تختبر بشدة تجربة بوروندي الديمقراطية، تستمر المحادثات بين الحكومة والمعارضة من خارج البرلمان. على سبيل المثال، ينبغي لنا أن نرحب بحقيقة التغلب على الخلاف الذي ثار حول تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة. ويجب عمل كل شيء الآن من أجل دعم عمل تلك المؤسسة المهمة، بغية السماح بتنظيم انتخابات ٢٠١٥ في جو من الهدوء.

عموما، أود أن أشيد بتقبل سلطات بوروندي وزعماء المعارضة لمشورتنا واقتراحاتنا المتواضعة المتعلقة بإظهار المزيد من المرونة.

وعلى الرغم من تلك التحديات السياسية، لا تزال بوروندي تتمتع بمستوى متميز من الأمن والاستقرار.

ومما لا شك فيه أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الإصلاح الناجح لجيش بوروندي وإضفاء الطابع الاحترافي عليه على نحو متزايد. وحيث أن الأمور قد أصبحت الآن أكثر هدوءا داخل حدود بوروندي، فقد أصبحت طرفا فاعلا مهما في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام، بما في ذلك الجهود التي تقودها الأمم المتحدة أو تدعمها. وواصلت الأمم المتحدة التي تعمل مع شركاء دوليين، تقديم الدعم اللازم لتعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن، بما في ذلك ثقة الشعب في قوات أمن بوروندي.

وبينما ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة، واصلت الجماعات المسلحة توغلها عبر الحدود، خلال عام ٢٠١٢، مما أدى إلى حدوث مواجهات مسلحة مع قوات أمن بوروندي. ورغم أن أن معظم الاشتباكات كانت محدودة، إلا أن تلك الحوادث مع ذلك، كشفت بأنه لا يزال ثمة بوروندیون سيميلون إلى ارتكاب أعمال عنف مسلح، من أجل تحقيق أهداف سياسية. ويدين الأمين العام بدون تحفظ جميع أشكال اللجوء إلى العنف المسلح كوسيلة أو أداة للتعبير السياسي، ويدعو جميع القوى السياسية في بوروندي، إلى اختيار الحوار واللجوء إلى المؤسسات الديمقراطية بدلا من العنف. وعندما يتعلق الأمر بتحرك الجماعات المسلحة عبر الحدود، من الأهمية بمكان تثبيت المزيد من الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل ذلك عنصرا أساسيا من استراتيجية شاملة لبناء السلام الدائم في بوروندي.

ومن الضروري أيضا وضع حد مرة وإلى الأبد، لأعمال التخويف والعنف بين الفصائل في سياق المشهد السياسي لبوروندي. وبوروندي، الذي عانت إلى حد بعيد من الإقصاء وعقلية القبيلة، لا تزال تظهر للعالم بأن لديها النضج اللازم للتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار. وكان ذلك الخيار

المناسب في أروشا في عام ٢٠٠٠، ولا يزال الخيار المناسب اليوم.

إن إرساء عملية عدالة انتقالية، تلبي الهدفين المزدوجين للمصالحة، وتوفير العدالة، حاسمة حقا، لكنها لم تكتمل طبقا لاتفاقات أروشا. كما تقع آليات العدالة الانتقالية في صلب الحاجة الماسة إلى تحمل المسؤولية عن الماضي من طرف كل بوروندي ومن طرف البلد ككل. وفي ذلك الصدد، تشكل العدالة الانتقالية عنصرا أساسيا من عناصر استعادة الوطن وإعادة بنائه. وثمة توافق آراء وطني بشأن إرساء الأمور الأساسية. وأكد رئيس البلد في العديد من المناسبات، على رغبة الحكومة في إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومعروض حاليا على أنظار الجمعية الوطنية مشروع قانون حظي باهتمام البلد ككل. وأكد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طوال عام ٢٠١٢، ضرورة معالجة هذه المسألة على نحو يتفق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وكذلك وفقا للتوقعات الوطنية. وبناء على ذلك، قدم المكتب تعليقاته على مشروع القانون إلى رئيس الجمعية الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تحقق تلك الهيئة بحكمتها، توازنا بين الحاجة الضرورية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والحاجة إلى توفير العدالة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب والتغلب على الانقسامات العميقة التي عانى منها الشعب البوروندي منذ مدة طويلة.

ولنفس هذه الأسباب، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة ضمان اعتبار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المقرر إنشاؤها لجنة مستقلة وشرعية وذات مصداقية، من قبل البوروندين قبل كل شيء، ولكن من قبل الشركاء الدوليين للبلد أيضا.

وقد دعمت الأمم المتحدة بوروندي منذ بداية العملية، ولا تزال على استعداد لدعم لجنة للحقيقة والمصالحة على أن تتسق تماما مع المبادئ الدولية والتطلعات المشتركة.

وقد تحقق تقدم كبير في مجال الحوكمة وتعزيز المؤسسات، الأمر الذي يسمح بتحسين آليات مكافحة الفساد وتعزيز مساءلة المؤسسات على نحو مستمر. والدليل على ذلك حيازة بوروندي على مرتبة رفيعة في العديد من نظم التقييم العالمية والإقليمية. وقد بدأت الاستراتيجية الوطنية بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد تؤتي أكلها وتحقق نتائج ملموسة، في حين أصبح الأداء الإيجابي لهيئة بوروندي للإيرادات واضحا للجميع. ويضفي التزام الرئيس فيما يتعلق بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الفساد مصداقية سياسية كبيرة على تلك الجهود.

وليست هناك حاجة للتأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به النظام القضائي في المساعدة على الوصول إلى مجتمع بوروندي يقوم على أساس احترام سيادة القانون وبناء السلام والاستقرار. وعليه، فإن من المهم تعزيز النظام القضائي وضمان كونه أكثر تمثيلا، في ذات الوقت الذي تعزز ثقة الجمهور به. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن النظام القضائي لا يزال يواجهه العديد من التحديات الكبرى أيضا.

وأنتقل الآن إلى حقوق الإنسان. فقد أظهرت حالة حقوق الإنسان بعض مؤشرات التحسن المشجعة في عام ٢٠١٢ مقارنة مع العامين السابقين. وعلى سبيل المثال، فقد انخفض عدد حالات الإعدام أو الوفيات خارج نطاق القضاء التي تتم على أساس إجراءات جزافية تعسفية ويمكن اعتبارها ذات دوافع سياسية، علاوة على حالات التعذيب التي وثقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بشكل ملحوظ مقارنة مع العام السابق، على الرغم من أن عدد حالات إساءة المعاملة لا تزال تشهد زيادة بشكل عام. وقد عمل مكتب الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دون كلل لدعم جهود الحكومة الرامية إلى كفالة بناء القدرات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بوروندي. وقد أنجز ذلك، في

جملة أمور، من خلال التعاون الوثيق مع وزارة حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١١. وقد شهدت اللجنة زيادة كبيرة في عدد الحالات التي تم تسجيلها ودراستها وإكمالها في هذا العام. وفتحت اللجنة ثلاثة مكاتب إقليمية أيضا، الأمر الذي وسّع نطاق عملها وساعد على تعزيز كفاءتها.

لقد واصلت منظمات المجتمع المدني أنشطة التوعية بشأن المسائل ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان والفساد والمسائل الاجتماعية مثل الزيادة في أسعار المواد الغذائية. وفي حين بات من الواضح أن التوترات لا تزال تعيق عمل تلك المنظمات، فإنه يجب علينا أن نرحب بالأمثلة الإيجابية على التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. ويجب أن نؤكد أيضا أن وجود مجتمع مدني حيوي ووسائط إعلام مستقلة يشكل أصولا قيمة بالنسبة للمجتمع البوروندي. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن يواصل أصحاب المصلحة الاضطلاع بدورهم الأساسي في مجالي الرصد والتوعية على نحو أخلاقي ومسؤول، من أجل الإسهام في تعزيز المكاسب الديمقراطية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية.

ولا شك أن حكومة بوروندي تولي أولوية قصوى للمعيار الثامن الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصابت في ذلك تماما. ولا تزال بوروندي تواجه تحديات كبيرة. فعلى الرغم مما أحرز من تقدم باهر، لا تزال بوروندي أحد أفقر بلدان العالم. فقد عجزت فوائد السلام التي كان ممكنا أن تكون أساسا متينا للتنمية عن تحقيق التوقعات لفترة طويلة من الوقت. فالبلد بحاجة الآن أكثر من ذي قبل إلى الدعم من جميع شركائه من أجل الفوز بالمعركة ضد الفقر المدقع الذي لا يزال يؤثر على الغالبية العظمى من الشعب، على الرغم من شجاعته وكدحه. وعليه، فإن من الضروري للغاية بذل الجهود المشتركة من قبل المجتمع الدولي من أجل مساعدة البلد على تحسين إنتاجيته وتعزيز النمو الاقتصادي نحو تحقيق الرخاء المشترك.

وفي الأجل القصير، فإن البلد بحاجة إلى دعم كبير لميزانيته بغية تمكينه من التصدي للتحديات العديدة الكامنة في سير المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع. ومن الضرورة بمكان أيضا أن يواصل القطاع الخاص الالتزام عبر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المحتملة مثل الطاقة وصناعة المواد الغذائية والبنية التحتية أو الموارد التعدينية.

وأود أن أعرب للسفير بول سيغر،عن إعجابي وتقديري الصادقين بصفته رئيسا لتشكيلة لجنة بوروندي لبناء السلام، على الدور الهام الذي لا يزال يضطلع به فيما يتعلق بتعزيز وعي المجتمع الدولي بضرورة دعم جهود بوروندي في مجال مكافحة الفقر وتحقيق النمو. وأكرر مرة أخرى التأكيد على استعدادي التام للعمل معه على تنفيذ مهمته النبيلة. ونحن ممتنون بشكل خاص للجنة بناء السلام لما تبذله من جهود في التحضير لعقد مؤتمر ناجح للمانحين في جنيف وضمان انعقاده، علاوة على دعمها لعملية بناء السلام في بوروندي، وخاصة عبر صندوق بناء السلام، الذي يديره بمهارة زميلي، وكيل الأمين العام،جودي شنغ – هوبكنز.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشكل انتشال البلد من وهدة الفقر وتضميد جراح العنف المتكرر في الأجل الطويل تحديات هائلة. ويقتضي التغلب عليها الإسهام من جميع عناصر المجتمع. وأنا واثق من أن حكومة بوروندي وشعبها يعلمان أن بوروندي المنفتحة والأكثر ديمقراطية ستكون أفضل استعدادا للتصدي للمهام الرئيسية التي تواجهها.

لقد ظلت الأمم المتحدة شريكا لبوروندي في جميع المجالات الشاقة لعملية بناء السلام وتوطيد السلام، التي

تستغرق وقتا طويلا في غالب الأحيان. ونحن نقف إلى جانب بوروندي اليوم. ونرى أن هناك فرصة حقيقية متاحة لها فيما يتعلق بترسيخ عصر من سياسة التغيير عبر الحوار والشمول والسعي إلى تحقيق الصالح العام. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان – من أجل المضي قدما – ألا نغفل عن الأهداف التي حددتها بوروندي لنفسها في أروشا، فضلا عن تلك الأهداف التي حددها دستور عام ٢٠٠٥ – فيما يتعلق ببناء المؤسسات الساعية إلى تحقيق الحكم الرشيد والنمو العادل، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تشكيل مجتمع يحترم التنوع وحقوق الإنسان – وباختصار، توطيد ديمقراطية مزدهرة تمكن جميع المواطنين من العيش في سلام وحرية.

وفي حين أن موعد الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٥ لم يبق على حلوله سوى عامين فقط، فإن من الضروري الآن أن تضطلع الحكومة والمعارضة معا بدورهما فيما يتعلق بكفالة اتباع نهج توافقي مستمر في التصدي للتحديات المقبلة. ولذلك السبب، فقد دعا الأمين العام الجميع إلى تكثيف جهودهم من أجل تعزيز الحوار وتطبيع العلاقات، فضلا عن كفالة وضع الأسس اللازمة لفترة إجراء حملة انتخابية تشاركية وسلمية منذ الآن. وأنا واثق من تحقيق النجاح في حال التصدي للتحديات المتبقية التي تواجه عملية توطيد السلام في بوروندي، في جو من الانفتاح والدعم المتبادل، وأنه سيكون بوسع هذا البلد الجميل كفالة ممارسة أولئك الذين هم أطفال الآن حقهم في التمتع بمستقبل أفضل. ووفقا لتقديراتنا، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى المشاركة السياسية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى جانب تقديم الدعم الكافي لاستراتيجية التنمية في البلد، من أجل المساعدة على تحقيق تلك الرؤية.

وعليه، يوصي الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لفترة سنة واحدة، بما يتفق مع وجهة نظر الحكومة الواردة في المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد أتيحت لي الفرصة – عبر إجراء المشاورات مع أعلى السلطات في بوروندي – لاستعراض تعاوننا ومناقشة سبل المضي قدما، بما في ذلك مع الأمين الدائم، الذي هو معنا هنا اليوم. ويعتزم الأمين العام، على ذلك الأساس، إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى الميدان، بهدف إجراء مزيد من التقييم للحالة عبر إطار المعايير القائم حاليا. وسيبلغ الأمين العام توصياته بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في بوروندي.

سوف يقدم توصياته في تقريره المقبل إلى المجلس، مراعياً آراء حكومة بوروندي والمشاورات معها.

وإذ أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع زملائي، لا سيما وكيل الأمين العام السيد فيلتمان وفريقه في إدارة الشؤون السياسية، وبطبيعة الحال، العاملين في بوروندي، سواء من الزملاء في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أو من منظومة الأمم المتحدة، على تفانيهم في تقديم المساعدة والدعم لبوروندي وشعبها. كما لا يفوتني أن أشكر السلك الدبلوماسي البالغ الحيوية في بوجمبورا على دعمه القيم.

واسمحوا لي، في الختام، أن أدلي بتعليق آخر ذي طابع شخصي بالأحرى.

(تكلم بالفرنسية)

من تلال نغوزي الخضراء في شمال شرق بوروندي، إلى ضفاف بحيرة تنجانيقا بمياهها التي تهب الحياة، تناهت إلى الأسماع صرخة احتجاج مدوية. إنها صرخة الرجال والنساء في بوروندي، الذين ينشدون إقامة مجتمع أكثر انسجاماً وعدالة وسلاما ليشكل قاعدة تقوم عليها دولة أكثر ازدهاراً ووعداً من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. هؤلاء الرجال والنساء، شباباً وشيوخاً، من جميع الخلفيات العرقية وجميع المعتقدات الدينية، لن يستوعبوا لماذا ينبغي أن تخيب توقعاتهم المشروعة. معا، ودعماً للجهود التي تبذلها حكومة بوروندي، يمكن أن

يكون ذلك الأمل حافزاً قوياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددتها بوروندي لنفسها. ولا يساورني الشك في أن المجلس قد سمع صرخة بوروندي، وأنه سيتمكن مرة أخرى من الاستجابة لها بكل ما يملكه من سلطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة.

والآن أعطي الكلمة للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، على إحاطته الإعلامية هنا اليوم – التي أؤيدها تأييدا تاماً – وعلى جهوده الدؤوبة في مساعدة بوروندي.

سأركز ملاحظاتي على النقاط الثلاثة التالية: أولا، سأتناول بإيجاز الرسائل الرئيسية لمؤتمر شركاء بوروندي في التنمية الذي عقد في جنيف يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وما تلاه. ثانيا، سأقدم إحاطة إعلامية عن زيارتي الأخيرة إلى بوجومبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير، حيث اجتمعت بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين أتاحوا لي أن أكوِّن انطباعا عاماً عن الحالة في البلد. كان الغرض من الزيارة أن أرى بنفسي كيف تسير عملية متابعة مؤتمر جنيف، وأن أناقش المزيد من انخراط لجنة بناء السلام مع السلطات ذات الصلة. ثالثا، سأوضح لمجلس الأمن السبب الذي يجعل تمديد الولاية السياسية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لمدة سنة واحدة، مع خيار التمديد لفترة أطول، مفيداً لي للغاية في أداء مهتمي المتمثلة في تقديم الدعم لبوروندي بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة.

سأحاول أن أحصر ملاحظاتي بشأن مؤتمر جنيف في الحد الأدنى، إذ من المؤكد أن أعضاء المجلس يتذكرونه، إذ سبق لي أن وردت ذلك بتعمق في الرسالة الموجهة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لقد حقق مؤتمر جنيف المعقود في أواخر تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢ النجاح في سعيه إلى تعزيز ورقة استراتيجية بوروندي للحد من الفقر في طبعتها الثانية. كما مثل المؤتمر مرحلة حاسمة في إطار تعزيز الشراكة بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين، التقليديين والجدد على حد سواء، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وذلك على أساس ورقة استراتيجية بوروندي للحد من الفقر في طبعتها الثانية.

تقوم الشراكة المعاد تنشيطها على افتراضين اثنين. فمن جهة، أقر المجتمع الدولي، من خلال التزامه المالي والسياسي القوي، إقراراً واضحاً بالتقدم البعيد المدى والمثير للأعجاب الذي أحرزته بوروندي حتى الآن. ومن ناحية أخرى، الثقة التي أبداها الشركاء الموجودون في جنيف ينبغي أن تشجع حكومة بوروندي على مضاعفة جهودها لتنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في المجالات السياسية والمؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية. في ذلك الصدد، خلال اجتماعي مع رئيس بوروندي السيد نكورونزيزا في بوجومبورا الأربعاء الماضي، شجعتني رسالة الرئيس التي مفادها أنه يعتبر التزامات جنيف التزامات متبادلة. وأوصيت بأن يعلن عددا من الخطوات الملموسة في الأسابيع والأشهر المقبلة لمتابعة التزامات بوروندي. وفي الوقت نفسه، طلبت من جميع الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها وأن تواصل متابعة بوروندي في جهودها الإصلاحية.

قمت بزيارة بوجمبورا الأسبوع الماضي، حيث اجتمعت مع الممثلين الحكوميين الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس، وممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك المعارضة غير الممثلة في البرلمان. واجتمعت أيضا مع أعضاء المجتمع المدني والقطاع

الخاص، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وهيئة الإيرادات في بوروندي والشركاء الدوليين.

وكان الغرض الأساسي من زيارتي، كما ذكرت، هو مناقشة الخطوات المقبلة لانخراط التشكيلة مع بوروندي، بما في ذلك عملية متابعة مؤتمر جنيف. بناء على ديناميات المؤتمر، اقترحت على السلطات الحكومية أن نواصل انخراطنا في المجالات السياسية والمؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية. يتعلق الأمر الأخير بعملية متابعة جنيف. من خلال محادثاتي مع ممثلي بوروندي، سواء في نيويورك أو جنيف، أستنتج أن الحكومة تريد من تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام أن تحافظ على التزامها بالدعم حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، الأمر الذي أراه إيجابيا للغاية. وأكرر الإعراب عن رغبتي في مواصلة مساندة بورندي وتقديم المشورة لها، وسأبذل قصارى جهدي لضمان الوفاء بالتعهدات التي قطعت في جنيف.

من خلال الاجتماعات التي عقدتها مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، علمت أن الحكومة تعتزم، ابتداء من نيسان/أبريل، تنظيم مؤتمرات قطاعية في مجال البنية التحتية، والنقل والأمن، وتطوير القطاع الخاص، والرعاية الصحية، والحوكمة الرشيدة والبيئة. ومع ترحيبي بالخطط الحكومة، أكدت للحكومة ضرورة أن تتوخى أقصى قدر من العناية في الإعداد للمؤتمرات، حتى ولو تطلب الأمر تأجيل بعضها. سيكون وضع الأولويات وتحديد الجمهور المستهدف، وتحديد التوقعات والاحتياجات، من الجوانب البالغة الأهمية لنجاح المؤتمرات. ويقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة لبوروندي في ذلك الصدد. ما مؤتمر جنيف إلا خطوة أولى؛ وقد بدأت بالكاد التحديات التي تواجه تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر في طبعتها الثانية.

على المستوى السياسي والمؤسسي، أوصي بتركيز الجهود التي تبذلها التشكيلة على المجالات التي سبق أن تعاونا فيها مع بوروندي: التعامل مع الماضي ؛ والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ؛ وتوسيع الحيز السياسي والثقافة الديمقراطية، بما في ذلك الحوار السياسي، وعودة زعماء المعارضة المنفيين وإجراء انتخابات عام ٢٠١٥ ؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدالة ؛ والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. في جميع تلك المجالات، يمكن للجنة بناء السلام أن تشكل منتدى مهماً للحوار وتبادل الآراء، وبالتالي تدعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. من العوامل الأساسية أيضاً تعزيز المؤسسات المهمة، مثل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ووزارة الحوكمة الرشيدة، التي تقوم جميعها بعمل رائع.

إحراز المزيد من التقدم في تلك المجالات الأربعة أمر مهم ولا غنى عنه. سيكون هذا العام حاسما في توطيد دعائم السلام في ضوء انتخابات عام ٢٠١٥.

يتوقف نجاح العملية الانتخابية على المعارضة والحكومة، لا بد من أن يسهم الجميع.

في بوجومبورا، استشعرت اهتماما حقيقيا من كلا الجانبين بعدم تكرار أخطاء عام ٢٠١٠. شدد ممثلو الحكومة على أنهم يريدون منافسة حقيقية في عام ٢٠١٥. والمعارضة غير البرلمانية حريصة على المشاركة، رغم أنها تدرك أنه في هذه المرحلة، فإن الفوز في عام ٢٠١٥ يعتبر محض أمنيات، مما يجعل بالتالي المشاركة في الانتخابات منظورا طويل الأجل.

هذه تطورات إيجابية جدا، لكن لا تزال توجد مخاطر. سيكون لمواصلة الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة غير البرلمانية وتوسيعه دور أساس لتلافي هذه المخاطر.

وبالمثل، فإن عملية التعامل مع الماضي أمر بالغ الأهمية أيضا. الأمر متروك لبوروندي ذاتها أن تقرر كيفية تناول المسألة، هذا أمر واضح. غير أنني، أحث الحكومة على أن تراعي بصفة خاصة آراء المجتمع البوروندي بشأن هذه المسألة.

أعتزم إبلاغ وزير الخارجية، معالي السيد لوران كافاكوري بهذه الأولويات، في رسالة رسمية. إذا لقى هذا الإجراء قبولا لدى بوروندي، يمكن أن تشكل رسالتي ورده من الآن فصاعدا أساسا للالتزامات المتبادلة بين التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام وبوروندي. ويمكن أن تحل محل وثيقتنا الختامية، التي أصبحت متقادمة الآن، واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٣، ستدرج جميع عمليات استعراض بناء السلام في رصد وتقييم المحور الأول لورقة استراتيجية الحد من الفقر.

كما شكلت الزيارة التي قمت بها في الأسبوع الماضي خطوة هامة في توسيع نطاق شراكة لجنة بناء السلام مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية. واستنادا إلى نجاح مؤتمر جنيف، اجتمعت أنا والسيد فيليب دونغييه، المدير الإقليمي للبنك الدولي، مع ممثلين رفيعي المستوى لحكومة بوروندي، بما في ذلك الرئيس والنائب الثاني للرئيس. وأوضحنا لهم أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم السياسي والمؤسسي، الذي يشكل الأساس لعمل لجنة بناء السلام.

في المستقبل، نتوقع استمرار الزيادة في شراكاتنا. وفي هذا الصدد، سافرت أيضا إلى نيروبي للاجتماع مع مدير المركز العالمي المعني بالصراع والأمن والتنمية التابع للبنك الدولي، السيد جويل هيلمان.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. تستند فعالية عملي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إلى حد كبير إلى الدور الممتاز الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وفريقه. كان التعاون مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، على سبيل المثال، أساسيا لنجاح مؤتمر جنيف. يمثل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بالنسبة للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، الضمان المؤسسي لحسن إنفاق أموالهم. لقد نقلت هذه الرسالة إلى الرئيس نفسه.

وبالتالي، أرى أن استمرار وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في الميدان أمر أساسي. إنني أدرك أن حكومة بوروندي تود تمديد ولاية المكتب لمدة سنة أخرى قبل أن يتحول إلى فريق قطري. هذا القرار سيتخذه بطبيعة الحال مجلس الأمن. ومن جانبي، أحث أيضا بقوة – وأبلغني جميع أعضاء اللجنة التوجيهية بهذه الرسالة – على استمرار وجود المكتب، وحبذا حتى عام ٢٠١٥.

نعلم جميعا أن بوروندي ليست من بين الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن، لكن البلدان ”الصامتة“ هي غالبا التي تمثل قصص النجاح الحقيقي. دعونا لا نعرض هذه الفرصة للخطر بالانسحاب قبل الأوان.

وإذا استشعرت الحكومة نوعا من القلق حيال الوجود السياسي المطول لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وشعرت أن كونها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن قد يثير الانطباع بأن بوروندي ليست بلدا ”طبيعيا“، فاسمحوا لي أن أقدم ردا. إن الشئ ”غير الطبيعي“ الوحيد في ما يتعلق ببوروندي – وأتفق تماما في هذا الشأن مع الممثل الخاص للأمين العام – هو التقدم الكبير الذي حققته في هذا الفترة القصيرة. إن الإدراج في جدول أعمال المجلس لا يعطي صورة سلبية للبلد، بل على العكس، إنه جانب آخر من جوانب قصة نجاحه.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه نداء عاجل إلى جميع الجهات المانحة الحاضرة هنا اليوم. نظرا للبيئة الاقتصادية والمالية الصعبة، فإن بوروندي عرضة لخطر مواجهة مشاكل كبيرة في تغطية حتى أبسط مصروفات الميزانية. لم يوجه انتباهي إلى

هذا الشاغل من قبل الحكومة فحسب، بل ومن قبل الشركاء الدوليين. ولذلك، أحث جميع الجهات المانحة على النظر جديا في زيادة المساعدة الإنمائية في شكل دعم للميزانية. وأظل رهن إشارة المجلس للرد على أي أسئلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنضم إلى من تكلموا قبلي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. اسمحوا لي أيضا أن أتوجه إلى أعضاء المجلس، بالنيابة عن حكومة بوروندي، وبالأصالة عن نفسي، بأحر تحيات فخامة رئيس جمهورية بوروندي، السيد بيير نكورونزيزا.

إن عوائد السلام التي يتمتع بها الآن شعب بوروندي هي ثمرة الجهود المشتركة لشعبها والمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. كان الانسحاب التدريجي لقوات عملية الأمم المتحدة في بوروندي نتيجة لحل وسط تم الاتفاق عليه بين الأمم المتحدة وبوروندي لأن الحالة السياسية والاجتماعية والأمنية كانت في تحسن مطرد. وبالتالي، كان من الضروري تحويل هذه البعثة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بولاية تتمثل في توطيد السلام وتعزيز القدرات الوطنية.

أثناء تلك الأحداث، وضعت حكومة بوروندي في عام ٢٠٠٧، بدعم من الأمم المتحدة، إطار استراتيجيا لبناء السلام، شدد على أربع أولويات: الحوكمة، العدالة وحقوق الإنسان، إصلاح قطاع الأمن، وأخيرا، المسائل المتعلقة بالأراضي وتنشيط المجتمع المحلي.

إن تمويل ١٨ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر التي وضعت في إطار تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام سمح لشعب بوروندي بالتغلب على التحديات العديدة المرتبطة بإدماج المقاتلين السابقين، بناء القدرات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، مكافحة الفقر، تنشيط المجتمع المحلي، فضلا عن إعادة إدماج الآلاف من العائدين، ومعظمهم عائد من البلدان المجاورة.

تسنى تحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، مع ترك أثر خفيف لفترة مبدئية مدتها عام واحد تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كما يعلم الممثلون جميعا، نتيجة الحالة السياسية والاجتماعية والأمنية التي أصبحت قيد التحكم بشكل متزايد. ولذلك، كان من الضروري مواصلة توطيد السلام ومكافحة الفقر، وهو العدو الرئيسي للشعب البوروندي.

كما شملت مهمة المكتب العمل مع الحكومة ”في وضع مجموعة من النقاط المرجعية لتطور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مستقبلا إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة“ وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في هذه المهمة. وقد أُنجز هذا العمل، وقدم الأمين العام التقرير إلى المجلس في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/310، المرفق).

ونحن نغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأن بوروندي أحرزت تقدما كبيرا على جبهات كثيرة، وسنحقق المزيد من التقدم في المستقبل. وبوروندي تقدم بالفعل مثالا يحتذى للعديد من البلدان التي تكافح في أنحاء العالم. ودون أن أتطرق إلى جميع النتائج الملموسة التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإنني أود أن أتشاطر بعضها مع المجلس، مسألة تلو الأخرى.

في مجال العمليات الديمقراطية، أحرزت بوروندي تقدما هاما في تعزيز الديمقراطية وحل الخلافات السياسية من خلال الحوار الشامل. وسأعد بعضا من الإنجازات الملحوظة في هذا المجال. أولا، في عام ٢٠١٠، أجريت انتخابات نزيهة ومفتوحة وديمقراطية وفقا للمعايير الانتخابية الدولية. ثانيا،

وضعنا مشروع القانون المتعلق بأحزاب المعارضة، والذي سيسمح لجميع الأطراف السياسية الفاعلة بالمشاركة في حوار سياسي بناء ومنظم. ثالثا، على أساس توافق آراء وبعد موافقة البرلمان، عينا أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بغية التحضير في الوقت المناسب لانتخابات عام ٢٠١٥.

وقد استفاد سكان بوروندي جميعا من تلك الإنجازات. ووفقا لاستطلاع المسارات العالمي الذي أجرته مؤسسة غالوب، فقد ارتفعت نسبة البوروندیين الذين يثقون بالعملية الانتخابية في بوروندي من ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١١ – بزيادة ١٧ في المائة خلال أقل من سنتين.

وفي مجال الأمن والاستقرار، واصلت حكومة بوروندي تحسين قواتها للأمن والدفاع لجعلها أكثر مهنية، بغية التصدي بفعالية للمشاكل الأمنية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء مع احترام القواعد والحقوق. ويمكن أن نشير إلى عدد من الإنجازات الهامة في هذا المجال.

أولا، في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تمكنت الدوائر المعنية من جمع وتدمير أكثر من ١٢٠٠٠ قنبلة يدوية وما يزيد على ٢٠٠٠ بندقية وحوالي ٤٠٠٠ سلاح يدوي في عام ٢٠٠٩. وأسهم الإدماج الناجح للمتمردين السابقين في قواتنا للدفاع والأمن، مع التقيد الصارم باتفاق أروشا للسلام، إسهاما كبيرا في استقرار البلد بتوفير الأمن والحماية للجميع. ثانيا، في نهاية عام ٢٠١٢، تم تسجيل ووسم أكثر من ٦٠ في المائة من الأسلحة التي تخص الشرطة الوطنية البوروندية. وخلال الفترة نفسها، جرى تسجيل ووسم نسبة ١٠٠ في المائة من أسلحة قوة الدفاع الوطني. وقد سُجلت هذه النسب مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة و ٤٠ في المائة على الترتيب في عام ٢٠١١.

وتمثل تطور هام ثالث في وضع استراتيجية الأمن القومي. رابعا، وفقا مرة أخرى لاستطلاع المسارات العالمي الذي أجرته غالوب، فقد زادت أيضا ثقة الشعب في قوة الدفاع الوطني من ٨٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١١. كما حظيت الشرطة الوطنية البوروندية بزيادة في الثقة الشعبية من ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١١.

وفي مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الوطنية، أنشئ عدد من المؤسسات التي ينص دستور بوروندي على إنشائها. ومن بين هذه المؤسسات فريق مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد، اللذين تم إنشاؤهما في عام ٢٠٠٦، والمجلس الوطني للاتصالات، في عام ٢٠٠٧، ومجلس الأمن الوطني، في عام ٢٠٠٨، والمنتدى الدائم للأحزاب السياسية، في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أنشئت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم وهيئة الإيرادات في بوروندي. كما توجد أمثلة أخرى.

ففي مجال مكافحة الفساد، وفقا لمؤشر الرشوة في شرق أفريقيا الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠١٢، انتقلت بوروندي من المرتبة الأخيرة في شرق أفريقيا إلى المرتبة الثانية على قائمة أقل البلدان تأثرا بالفساد في جماعة شرق أفريقيا. واعتماد الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد مؤخرا، إلى جانب إدماج مكافحة الفساد في دستورنا وقانوننا الجنائي، لا يدع مجالا للشك في استمرار مبادرتنا لمكافحة الفساد. وشعارنا لا يزال يتمثل في النداء الذي أطلقه رئيس جمهورية بوروندي من أجل التطبيق الموضوعي لمبدأ عدم التسامح مطلقا مع أي شخص تثبت إدانته بارتكاب مخالفات مالية.

بخصوص سيادة القانون، فإن حكومة بوروندي تركز جهودها دون انقطاع منذ الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٥

على تعزيز استقلال القطاع القضائي. وعلى سبيل المثال، فقد جرى تكريس عام ٢٠١١ لوضع السياسات الإدارية لوزارة العدل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وهي مبادرة تؤكد التزام الحكومة الثابت بتعزيز استقلال القطاع القضائي. كما شهد عام ٢٠١١ زيادة في النسبة المئوية للسكان الذين يثقون بنظام العدالة في بوروندي. ووفقا مرة أخرى لاستطلاع المسارات العالمي الذي أجرته غالوب، فإن هذه الثقة زادت بنسبة ١٠ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١.

أما بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان، فقد واصلت حكومة بوروندي تعهد ثقافة حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتواصل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان إجراء تحقيقات في الحالات المعروضة عليها. وحرصا على زيادة الاتصال مع الجمهور، أنشأت اللجنة ثلاثة مكاتب إقليمية في المناطق الداخلية للبلد. وعلى نفس المنوال، يسر حكومة بوروندي مواصلة الحوار الجاري مع مفوضية حقوق الإنسان، خاصة بعد عقد عدد من الاجتماعات مع المفوضية بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في حقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، فإن حكومة بوروندي لا يسعها أن تغفل عن ذكر أعمال العنف التي تُمارس بشكل روتيني ضد النساء والفتيات. وللتصدي لهذا العنف، أنشئ مركز لتقديم الرعاية إلى ضحايا الانتهاك الجنسي - مركز هومورا - في وسط البلد، في جيتيغا. وجرى أيضا اتخاذ تدابير أخرى، لا سيما إنشاء مكتب جنائي أبوابه مفتوحة باستمرار بحيث يتسنى الحكم في القضايا الخطيرة فيما لا تزال الحقائق مستجدة.

بخصوص التكامل الإقليمي، تواصل بوروندي تركيز الكثير من الجهد على الاندماج في الكيانات الإقليمية الهامة. وهي تشارك في كل اجتماعات جماعة شرق أفريقيا، وقد ترأست مؤتمر قمة الجماعة في عام ٢٠١١ بنجاح ملفت للنظر. وللبرهنة على الالتزام العميق بالتكامل الإقليمي، أدرجت بوروندي هذا القطاع ضمن الدعائم الثماني للرؤية التي أعدتها لعام ٢٠٢٥ ووضعته في مكان بارز في الورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر.

إن الفوائد الاقتصادية لهذا التكامل كثيرة. حيث نمت التجارة الداخلية بين بوروندي وجماعة شرق أفريقيا، بنسبة ١٥ في المائة منذ انضمامنا للجماعة، في عام ٢٠٠٧، وتلك الوتيرة مستمرة.

في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أود أن أشير إلى أنه رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة بوروندي وشعبها من أجل تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وجودة حياة مواطنيها، لا يزال الفقر ونقص الأراضي وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع نسبة البطالة تحديات كبرى، سيكون على بوروندي معالجتها خلال السنوات القادمة. وبغية تحقيق ذلك، سوف يظل دعم الميزانية من قبل شركائنا، عدا عن تمويل المشاريع، ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

قرر البوروندييون أنفسهم، إدراكا منهم للفقر المدقع الذي تعاني منه بوروندي، بدعم من شركائهم الإنمائيين، صياغة إطارهم الاستراتيجي للحد من الفقر وإحداث النمو، الذي يتضمن بعض عناصر بناء السلام في ركنه الأول. وهذه هي اللحظة المناسبة، من خلالكم، سيدي الرئيس، للتوجه بالشكر إلى المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين الذين بذلوا الجهود لضمان تلقينا أفضل مما كنا نتوقع، فيما يخص الإعلان عن التبرعات خلال مؤتمر الشركاء الإنمائيين المعني ببوروندي، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. وشكل نجاحا لا جدال فيه.

وصحيح أن بوروندي قد أحرزت تقدما كبيرا في مجالات عدة خلال السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال ثمة تحديات يتعين الوفاء بها وتتطلب دعم المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بشكل خاص. وفيما يخص التحديات التي لا تزال

قائمة، فإن بوروندي، على غرار بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، لا يمكنها التمتع الكامل بالسلام الذي استعادته أو الحديث عن بناء السلام عندما تكون الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية ككل، ليست جيدة. وتنذر القوى السلبية التي تنشط في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشوء حالة أمنية مقلقة، ودفعتنا إلى أن نظل يقظين ونعتمد سياسة عدم التدخل لكن ليس بدون عدم اكتراث. وتستحق الحالة في شرق الكونغو المزيد من الاهتمام من جانب مجلس الأمن، لأنها تنطوي على خطر إشعال المنطقة برمتها، مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

إدراكا من الحكومة البوروندية للدور الذي اضطلع به المجتمع الدولي فيما يخص استعادة السلام في بلدنا، فإنها تواصل ارسال قوات إلى بلدان أخرى تواجه صعوبات من أجل مساعدتها على استعادة السلام وتوطيده. ويعكس ذلك اعترافا ومعاملة بالمثل فيما يخص ما قام به المجتمع الدولي لصالح بوروندي خلال فترات صعبة من تاريخنا.

إنني أعتقد أن المجلس سوف يتفق بأن ما من بلد في العالم يمكنه تحقيق كل شيء مرة واحدة. لذلك السبب، تناشد حكومة بوروندي المجتمع الدولي الاعتراف بأن بلدنا قد أحرز تقدما كبيرا في المجالات التي ذكرتها. ومن أجل تحقيق ذلك، تأمل حكومتي، في أحسن الاحوال، تحقيق إطار جديد للتعاون مع الأمم المتحدة من خلال التحول التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري الجديد في بوروندي. وتعتقد الحكومة بأن فترة ١٢ شهرا ستكون أكثر من كافية لتحقيق إعادة الهيكلة هذه. ويمكن للفريق القطري مواصلة التعاون مع حكومة بوروندي في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية ومكافحة الفساد، وإصلاح قطاع الأمن والقضاء وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وينطبق الشيء ذاته على تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. ومع اعتراف وإشادة بوروندي بجهود السفير بول سيغر وأسلافه، فإنها تود أن ترى التزاما أكثر مرونة من حيث الجدول الزمني، المتفق عليه مع اللجنة، ومراعاة سياق الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر وركنه الأول، فضلا عن الحالة المتغيرة في بلدنا.

وفيما يخص التقرير الحالي للأمين العام (S/2013/36)، فإن حكومة بوروندي تحيط علما به وتكرر عزمها على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات التي لا تزال تواجهها، في إطار الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون واستعادة المجتمع المحلي. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنقدم خالص شكرنا من خلالكم، سيدي الرئيس، إلى الأمين العام لإعداده تقريرا متوازنا أقر فيه بصراحة بأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي قد شهدت تحسنا كبيرا خلال عام ٢٠١٢، مقارنة بالعامين السابقين. وحكومة بوروندي من جانبها، ملتزمة بالحفاظ على تلك الوتيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.